مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العراق ودول الجوار.. سياسة الانفتاح وابعادها الاقتصادية
اسم الكاتب: م.د. آمنة محمد علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7000
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 04:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العراق ودول الجوار..سياسة الانفتاح وابعادها الاقتصادية

المدرس الدكتورة

آمنة محمد علي(*)

ملخص:

بعد التحولات التي شهدها النظام السياسي في العراق خلال السنوات التسع الماضية وما رافقها من تحديات أمنية واقتصادية ، بات ملف التنمية الاقتصادية من اهم الملفات التي تهم صانعي القرار ، فالعراقيون يتطلعون اليوم الى استثمار ثروات بلادهم بالشكل الامثل في بناء وترميم القاعدة الاقتصادية وتطوير سبل التنمية في المجالات كافة في ظل حالة الانفتاح التي شهدها العراق مع دول الجوار وما يمكن ان تسهم به في عملية اعادة الاعمار والاستثمار الاجنبي او ايجاد حلول لمشكلات عالقة لاسيما مايخص ثروات العراق المائية فضلا عن اوجه التعاون او الشراكة في مجالات اخرى والاستفادة من الخبرات الاجنبية والتجارب الواقعية في رفد جهود التنمية والتطوير .

المقدمـــة :

يعيش العراق اليوم حالة من الانفتاح على المستويين الدولي والاقليمي بعد عقود من الانغلاق والعزلة التي فرضتها السياسات الخاطئة للنظام السابق ، فانتقل من حالة متشنجة في العلاقة مع دول الجوار الى طور جديد من علاقات التعاون المبنية على المصالح المشتركة ، رغم التحديات التي احاطت تلك العلاقة والوضع الامني المتدهور الذي خيم على العراق خلال الحقبة الماضية، الا ان حالة الاستقرار الامني النسبي التي يعيشها البلد اليوم لاسيما بعد خروج القوات الامريكية فتحت الباب امام فرص جديدة لمزيد من التعاون في المجالات التنموية وعلى وجه الخصوص الاقتصادية منها، اذ ان مغادرة تلك القوات تعد مؤشرا للتحسن الامني ونجاح العملية السياسية وبها تطوى مرحلة صعبة من عمر العراق لتبدأ مرحلة جديدة مفعمة بالامل والعمل ،تتطلب بذل الجهود باتجاه البناء والتنمية ومعالجة ملفات مهمة مع دول الجوار الامر الذي يستوجب ارساء قواعد مرنة وشفافة

لترسيخ اطر العمل والتعاون بين العراق وجيرانه وبما يحقق مصالح الطرفين ، فالعراق بما يحظى به من المميزات في ماضيه وحاضره وامكاناته المادية والبشرية يمكن ان يكون مؤهلا لاستعادة دوره المتميز في المنطقة ، وسوف يتناول البحث وبشيء من التفصيل طبيعة العلاقات مع دول الجوار واثرها على الاقتصاد والتنمية ضمن المحاور الاتية :

اولا :سياسة الانفتاح .

ثانيا : التنمية الاقتصادية في العراق

1- الاقتصاد العراقي وضرورات التنمية.

2- مرتكزات التنمية الاقتصادية في العراق.

أ- الموارد الطبيعية

1- موارد الطاقة

2- موارد المياه

ب – تحسين وتطوير البنية التحتية

ج:تفعيل التجارة وتنشيط السوق الداخلية

ثالثا:مستقبل التنمية الاقتصادية في ظل سياسة الانفتاح.

اولا – سياسة الانفتاح :

يكتسب مفهوم الانفتاح على العالم اهمية كبرى في العلاقات الدولية فلايمكن لدولة اليوم ان تنغلق اوتعيش بمعزل عن دول العالم لاسيما في مايخص الجوانب الاقتصادية المرتبطة بالعلاقة الجدلية بين مفهوم السياسة ولعبة المصالح وتحديدا في ظل اجواء العولمة والتكتلات الدولية والاقليمية؛ التي ربطت النشاطات الاقتصادية العالمية من خلال الغاء الحواجز بين تلك الدول مما اسهم في وصولها الى الشعوب والحكومات ولتفرض نفسها على واقع العلاقات الدولية [Î]، فعملية التفاعل والاندماج مع العالم على الرغم من الفوائد المتحققة عنها لاتخلو من الاضرار التي لايمكن لأية دولة ان تكون بمنآى عنها اذ ان القوى التي تدفع العولمة هي التنمية البشرية والتقدم الذي تسارعت وتيرته بحكم تطور وسائل الاتصالات والنقل . لذا فمن الحكمة بمكان الاستفادة من الفوائد المتحققة عنها

؛ فعملية التواصل مع المحيط الاقليمي والدولي تجعل الاستفادة من حالة التطور التقني والعلمي لو أُحسن استخدامهما فان مساوييء مايمكن ان تجلبه العولمة سوف ينحسر ويضيق .

ان قراءة التاريخ تظهر بشكل لايقبل الشك حركة التواصل بين الامم والشعوب والتي اسهمت في انتقال العلوم والفنون وتلاقح الافكار والابداع وفي ازدهار الحضارات ، وتعد المدن الساحلية لاسيما الموانيء التجارية نموذجا للانفتاح فهي بوابة الوافدين والمغادرين من والى البلاد ، مما يكسب اهلها سمة المرونة وتقبل الاشخاص والافكار الاجنبية وفي النقيض فأن سكان المناطق النائية كالجبال والوديان والصحاري ،يتصفون بالاعتداد الكبير بالنفس والحرص على القيم والتقاليد المتوارثة والتصلب في الرأي(*).

لقد مكنت سياسة الانفتاح دولا كانت تعاني من الازمات الاقتصادية من تخطي المشكلات المستعصية التي كانت تواجهها كما فعلت الصين ودول في جنوب شرق اسيا على سبيل المثال ، والتي حققت اكبر المكاسب من خلال جذب الاستثمار الاجنبي ومكافحة البطالة وتاهيل البنية التحتية وتحقيق قفزة تنموية هائلة ، لقد زاد الثقل الجيوسياسي للصين منذ رحيل ماوتسي تونج وذلك بعد فتح اسواقها وتبنيها لسياسات اقتصادية اكثر تحررا ، وبخاصة في اقاليمها الساحلية الشرقية . كما يشير الى ذلك زبجنيوبريجنسكي في بحثه حول " محددات النظام العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين" "ومنذ تطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية عام 1979 شهدت الصين تحقيق مستويات مذهلة في النمو الاقتصادي وفي مجال الاستثمارات الاجنبية وزاد ناتجها المحلي بمعدل 10بالمئة سنويا ، وهو توسع ادى الى رواج توقعات ان الصين ستتخطى الولايات المتحدة الامريكية كاكبر قوة اقتصادية في العالم في مرحلة ما من مطلع القرن الحادي والعشرين" [Ï]. وهي تجربة تستحق الوقوف عندها والاستفادة من النموذج الناجح لسياسة الانفتاح والاحتذاء بحذوها .

ان سياسة الانفتاح على العالم عامة ودول الجوار خاصة كانت الخيار الذي اعتمدته الحكومات العراقية المتعاقبة منذ تسليم السلطة الى القوى السياسية العراقية في حزيران من العام 2004 وما تلاه من الاعوام، فقد تبنت حركة دبلوماسية اقليمية وعربية وعالمية؛ لأجل تهيئة بيئة اقليمية وعربية داعمة لاستقرار العراق امنيا من جهة ومن جهة اخرى اتجهت الجهود نحو الغاء الديون والتعويضات المفروضة ضد العراق، او تقليلها فجاءت المشاركة في مؤتمر بروكسل في حزيران

/يونيو2005 ، ومؤتمر عمان للدول المانحة في تموز /يوليو 2005. وفي السنة نفسها كانت زيارة رئيس الوزراء ابراهيم الجعفري الى ايران والتي اثمرت عن وضع صيغ للتعاون معها اقتصاديا وسياسيا وامنيا[Ð]، بعد ان اظهرت ايران تاييدها للعملية السياسية وسعيها لتطوير العلاقة مع العراق ، وفي السنوات اللاحقة ظهر تحسن اكبر في مواقف الجوار العراقي الاخرى وعملت الحكومة العراقية على تشجيع الاستثمار الاجنبي من خلال دعوة الشركات العالمية للاستثمار في السوق العراقية فارتفعت وتيرة العلاقات مع دول الجوار التي ربطته معها في الماضي علاقات متشنجة ومقاطعة تارة وحروب وصراعات تارة اخرى، بالرغم من ان تلك الدول ترتبط فيما بينها بعلاقات يحكمها التوتر والريبة في اكثر الاحيان لاسباب عقائدية وتنافسية للسيطرة والتحكم بالمنطقة لاسيما العراق الذي وجدت فيه تربة خصبة للتدخل وزرع الفوضى واحداث اكبر الضرر بالبنية الاقتصادية والاجتماعية وزرع عوامل الفرقة في ظل ضعف الحكومة التوافقية العراقية التي تجمع فرقاء لديهم اختلافات منهجية اكثر ممالديهم من المشتركات مما يساهم باستمرار في اثارة الخلافات السياسية التي تهدد الاستقرار الامني وتشجع الارهاب والفساد المالي والاداري وتراجع دور التنمية الاقتصادية ، فالتجانس الاجتماعي والاجماع السياسي يعدان شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة ، او عاملين يؤديان بقوة اليها وبالعكس فان الانقسامات الاجتماعية العميقة والاختلافات السياسية داخل المجتمعات التعددية تتحمل تبعة عدم الاستقرار والانهيار في الديمقراطيات[Ñ].

وعلى الرغم من الصعوبات التي تكتنف مس ألة توطيد علاقات حسن جوار بين دول متنافرة من جهة ويستفيد البعض منها من ارباك الوضع الداخلي للعراق من جهة اخرى ،فان الحكومة العراقية استطاعت ان تقيم علاقات متوازنة مع جميع الاطراف وعلى اساس المصالح المشتركة وبموجب ماجاء به الدستور العراقي للعام 2005 في مادته الثامنة والتي تؤكد على مبدأ حسن الجوار في علاقات العراق الخارجية مما يعني انها اصبحت ركنا اساسيا من اركان سياسته الخارجية، كما ان العراق المتعدد في المذاهب والأعراق، وهو يمر بمرحلة تطور مهم في بناء الدولة والمؤسسات السياسية والتجربة الديمقراطية، لذا فإن سياسة حسن الجوار تندرج في اطار بناء علاقات خارجية فاعلة ونشيطة يمكن ان تنعكس ايجابيا على بناء هذه التجربة وتساهم في تطور العملية السياسية وتعمل على تحقيق الامن والاستقرار والتنمية الاقتصادية[Ò]. وعلى الرغم من ان تلك العلاقة لم تكن على مستوى واحد

وانما جاءت بحسب تجاوب الجانب الاخر وطبيعة نظام الحكم فيه ، فالعلاقة مع الاردن و تركيا مثلا تميزت بالتطور بايقاع متسارع وايجابي على الرغم من التوتر الذي جاء على خلفية وجود بعض الارهابيين ممن يحملون الجنسية الاردنية الذين ارتكبوا اعمالاً ارهابية في العراق امثال ابو مصعب الزرقاوي الا ان الحكمة التي إلتجأ اليها الطرفان اقتضت ان تحل الاشكاليات الناتجة عنه وكذلك المشكلات التي تسبب بها حزب العمال الكردستاني وعمليات القصف التي تقوم بها القوات التركية على حدودها مع الاقليم، الا ان العلاقة معها استمرت ضمن واقعها المتطور لاسيما في الجوانب الاقتصادية، على خلاف دول أخرى في منطقة الخليج العربي التي ظلت العلاقة معها دون مستوى الطموح، اذ لاتزال محكومة بترسبات الماضي ولم تتمكن النوايا الحسنة للعراق من ازالة تلك الترسبات مما خلفته حرب الخليج الثانية وتخوفهم من عراق قوي ومستقر في حين تتصارع إرادات ايران والسعودية في التدخل والهيمنة على طبيعة توجهات السياسة العراقية وفي كل الاحوال فانه حتى مع هذه الدول فقد تحققت حالة من التقارب لاسيما في المجالات الاقتصادية وزيادة اعداد الحجاج والمعتمرين الى بيت الله الحرام من جانب وزيادة اعداد الزائرين الى العتبات المقدسة في العراق من جانب آخر وما له من اثار ايجابية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والتقارب بين الشعوب الاسلامية . وكان الانفتاح على دول الخليج تدريجيا، وقد تعزز من خلال استئناف البعض منها لعلاقاتها الدبلوماسية معه ، فيما ظهرت بوادر تعاون اقتصادي مع دخول العديد من الشركات الخليجية بما فيها القطاع الخليجي الخاص الى الاسواق العراقية ولاسيما في المحافظات الجنوبية وفي مقدمة تلك الشركات كانت الشركات الكويتية ، وتعد زيارة امير الكويت صباح الجابر الصباح الى بغداد لحظور مؤتمر القمة الذي انعقد في آذار/مارس 2012، بعد قطيعة استمرت لاكثر من عقدين من الزمن مؤشرا لعلاقات تعاون وانفتاح اكبر. وقد سبق للعراق ان اجرى محادثات تجارية مع دول الخليج عام 2004، بعد ان وقع على اتفاقيات لازالة العوائق التجارية مع كل من تركيا وايران في العام ذاته، وتضمنت مذكرة التفاهم التي وقعها العراق مع تركيا وايران، العمل على اتخاذ خطوات سريعة لازالة العوائق التجارية وزيادة تدفق الاستثمارات. في حين اقيم في الكويت معرض اعادة اعمار العراق والذي عد اكبر حدث اقتصادي تشهده العلاقات الاقتصادية بين البلدين واكتسب هذا المعرض اهمية من حيث عدد الشركات المشاركة فيه وقدرت بنحو 35 شركة كويتية هذا الى

جانب شركات سعودية واماراتية[Ó]. الا ان التدهور الامني الذي شهدته السنوات اللاحقة قلص من فرص التعاون مع دول الخليج ودخول شركاتها الى السوق العراقية .

والامر لايختلف بالنسبة الى سوريا من حيث الرغبة العراقية في الانفتاح عليها سياسيا واقتصاديا ، الا ان العلاقة معها شابها الكثير من التوتر بسبب شكوى العراق من انها باتت ممرا لدخول العناصر الارهابية التي تحاول زعزعة الوضع الامني في العراق والفتك بالمدنيين الابرياء، الا انه في السنوات الاخيرة ارتفعت وتيرة التعاون معها. ان الحراك الدبلوماسي والزيارات الرسمية المتبادلة بين العراق ودول الجوارشكلت منطلقا لعلاقة متطورة رغم مارافقها من تشنجات ترتبط بالوضع السياسي والامني الداخلي والمصالح الاقليمية، فقد جرى توقيع العديد من الاتفاقيات المهمة معها شملت جوانب مختلفة لاسيما الاقتصادية منها.

ثانيا: التنمية الاقتصادية في العراق

تعرف التنمية الاقتصادية على انها عملية ديناميكية تنظيمية في ادارة الموارد المالية تستهدف بذل الجهود للارتقاء بالواقع المعيشي في منطقة ما [Ô]، انها فعل يستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على ان تنمي المجتمع اقتصاديا بشكل خاص وتكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها هذا او فشله باستعمالها امكاناتها المادية والمالية والتشريعية كافة [Õ]، وهي واحدة من اهم مستلزمات بناء الدولة، فمصطلح التنمية الاقتصادية يرتبط ارتباطا وثيقا بتطوير روافد وبنى ارتكازية وخدمية اقتصادية واجتماعية من خلال مجموعة السياسات والخطط التي تضعها الدولة بشكل مدروس منسق ومتكامل لأجل دعم الاوضاع المعيشية والصحية والاقتصادية في مجالات متعددة بما في ذلك رأس المال البشري والبنية التحتية والقدرة التنافسية الاقليمية والاستدامة البيئية والادماج الاجتماعي والصحة والسلامة، ومحو الامية وغيرها من المبادرات لاجل تحقيق الرفاه الاجتماعي، وتحتاج الى الوقت والجهد كونها عملية متشعبة ومتنوعة في مجالاتها، اذ تسهم بشكل مباشر في تطور حقول عدة كالهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات .كما تشترط التنمية لنجاحها شروطا يجب توفرهاتتوزع على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة ، مع التركيز على الجانب الاقتصادي بشكل خاص ،كونه المحور الاساس من محاور التنمية [Ö] ويرتبط النمو

الاقتصادي بالتنمية بوصفه ظاهرة انتاجية ومؤشر لزيادة الناتج المحلي الاجمالي اوانخفاضه فالنمو يمثل احد جوانب التنمية الاقتصادية ، كما له ارتباط مباشر بالموارد البيئية .

ان عملية التنمية وبناء الدولة عموما تعتمد بشكل كبير على مستوى العلاقات بين الدولة المعنية ومحيطها الاقليمي ، والعراق كان ولايزال وسيظل نقطة استقطاب ومصدر اشعاع حضاريان ،فموقعه الجغرافي وخيراته الطبيعية وثرواته المعدنية وحضارته وتاريخه وقدرات ابنائه منحته تلك المميزات ، وفي كتابه تجربة حكم يتحدث رئيس كتل ة التحالف الوطني العراقي ورئيس الوزراء السابق الدكتور ابراهيم الجعفري مؤكدا على تميز العراق وانفتاحه فيقول"ان بلدنا تعود على الآخر من خلال مايؤم العراق من ملايين الزوار ، يأتون لزيارة العتبات المقدسة وللسياحة ؛تعود المواطن العراقي ان ياتي الآخر اليه .لذا عرف العراق منذ الازل بانه بلد استقطاب واستيطان لابلد مرور أوهجرة وكمحصلة لهذه العوامل مجتمعة ، نمت عند العراقي ثروات بمختلف اشكالها ، مادية ومعنوية ، فالعراق بلد تعدد ديانات ومذاهب وقوميات واثنيات ، وهذه ولدت عنده عقلية مجاورة الآخر والعيش معه" [ÎÍ]. والعراق بلد الخيرات لديه ثروة ، بل ثروات متصاعدة في حين يوضع اليوم في المستويات الدنيا في سلم التنمية الاقتصادية بين امم العالم ، مايؤكد الضرر الذي لحق به خلال سنوات الانغلاق والعزلة ، فعلى أبواب هذه المرحلة أو المراحل الضمنية تأتي أهمية الضرورات الإقليمية لدول الجوار وكذلك المسؤولية العربية للمساعدة في إعادة الاستقرار الكامل للعراق وفي استعادة المجتمع لثقته باقتصاده، لأن النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي في دول الجوار مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار والنمو في العراق. فعلى سبيل المثال فان النمو الاقتصادي العربي في السبعين يات كان بحدود 9و4% ثم انخفض في الثمانينيات والتسعينيات الى 4و3% وفي نهاية القرن الماضي وصل الى نصف هذا المعدل تقريباً" [ÎÎ]. اليوم تؤكد الدوائر المختصة العراقية والعالمية على ضرورة تفعيل سياسات تنموية وبايقاع متسارع ،ومن اجل القاء الضوء على مجالات التنمية وضروراتها لابد من الوقوف على الواقع التنموي العراقي والمرتكزات التي يستند اليها والحقول التي يسعى الى تطويرها من خلال:

الاقتصاد العراقي وضرورات التنمية.

تراجع موقع العراق على المستوى العربي والاقليمي والدولي خلال سنوات الحروب والحصار مما قلص من فرص التطور سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، كان للجانب التنموي النصيب الاكبر منها ، وكانت

سببا في مزيد من المعاناة للشعب العراقي لاسيما في ظل نظام حكم شمولي متفرد بسلطة القرار الامر الذي سمح له باعتماد رهانات خاسرة قادت البلد والشعب الى حافة الهاوية ناهيك عن مشكلة خضوع العراق الى طائلة البند السابع والديون الهائلةوالتي قدرت بنحو (130.120) مليار دولار [11] التي تحمل اعباءها في حين كانت الدول العربية والاقليمية تواكب بشكل نسبي مسيرة التنمية والتطور فتخَلفَ العراق حتى عن دول كان يفوقها في السابق في المجالات كافة فضلا عن مافرضته الحروب السابقة وآخرها حرب عام 2003 من خسائر مادية وبشرية ودمار البنى الارتكازية من طرق وماء وكهرباء واتصالات وتدهور المستشفيات وتدني التعليم والصحة وفقدان الامن والارتفاع الجامح في الاسعار، فقد ساد المشهد السياسي والاقتصادي حالة من الضبابية وعدم الوضوح في ذروة الاضطرابات الامنية منذ انتهاء العمليات القتالية وما تلاها من مرحلة اضطراب أمني ومشكلات طائفية وغيرها من مخلفات العهد الماضي والتي لاتزال تشكل عبئا كبيرا على البلد وتحديا يتطلب المزيد من الجهد وحشد الطاقات للخلاص منه، فالبطالة التي تفاقمت بشكل كبير و قفزت مؤشراتها الى معدلات قياسية تجاوزت أكثر من نصف القوى العاملة واقتصر النشاط الاقتصادي على القطاعات التوزيعية والاستهلاكية دون الإنتاجية. الا ان تحسنا طرأ في السنوات بين (2003- 2005) بالنسبة الى إعادة تشغيل المرافق الخدمية والسلعية العامة في مجالات المياه والكهرباء والاتصالات، لم تلبث ان تراجعت الى الحدود الدنيا في تغطية الاحتياجات المحلية، وبلغت أوطأ مستوياتها طيلة عام 2006[12] ووصلت البنى التحتية والارتكازية الي أسوأ حالاتها من التدهور المتراكم بسبب غياب الأمن والإساءات المتعددة الأوجه للبيئة الأساسية، وباستثناء مواصلة بعض القطاعات الخدماتية والمتفاوتة كثيراً من مدينة لأخرى ومن محافظة لأخرى مثل الصحة والتربية (التعليم) فقد تراجع القطاع الزراعي كثيراً وتقادم قطاع النفط إنتاجا وتكريراً وتسويقاً. مقابل ذلك شهدت قطاعات خدماتية أخرى مثل التجارة الخارجية والصيرفة تحسناً نسبياً وبما يوازي تواصل الحياة الاقتصادية السائدة وتسييرها.

الا ان بوادرالانفراج بد أت تلوح عام 2008 عندما انحسرت ظواهر العنف الطائفي على الرغم من استمرار العمليات الارهابية لاسيما في العاصمة بغداد وفي خضم تلك الاحداث كانت النظرة الى المشهد العراقي يشوبها حالة من التشاؤم بل ان البعض كان يعد المشهد مظلم اً وليس فيه اي بصيص من نور في نهاية النفق او امل كما اشار الى ذلك الدكتور عبد المنعم سيد علي في الدراسة التي

اجراها حول (البناء الاقتصادي العراقي – الاسس والمقومات – القيود والتحديات) [ÎÑ] من خلال تاكيده على" ان المستقبل مظلم وليس معتما ...انه ليل داكن ... " بحسب وصفه الا انه اكد كذلك على دور العامل السياسي في تحديد اسلوب وطبيعة واتجاهات البناء الاقتصادي مستقبلا . ان منطق الاقتصاد والتنمية في حالة العراق يفترض الانتفاع الاقصى من الايرادات النفطية في تمويل الاستثمارات الحكومية في البنية الاقتصادية (كالطرق والسدود) والاجتماعية (الصحة والتعليم) والبيئية (تنمية الموارد الطبيعية وحماية الثروات العامة) الضرورية للبلاد[ÎÒ]. ومع ماشهده القطاع النفطي من انتعاش بسبب ارتفاع اسعاره عالميا وما نجم عنه من فوائض مالية الا ان الارقام الصادرة عن الدوائر الاقتصادية المختصة تشير الى انخفاض معدلات التنمية ،وارتفاع نسب البطالة والتضخم ،والهجرة والازمات الاقتصادية في مجالات الانتاج والتوزيع والخدمات وهو عامل ضغط خطير على الاقتصاد العراقي وله تداعيات على اتجاهات النمو الاقليمي ايضا[ÎÓ].

2– مرتكزات التنمية الاقتصادية في العراق. ان سياسة الانفتاح على العالم بشكل عام ودول الجوار بشكل خاص وقبولها من الاطراف الاخرى كان لها اثر ايجابي على منهج التنمية الاقتصادية في العراق الذي يحتاج الى تطوير الحقول الاقتصادية كافة، وحيث ان مفهوم التنمية الاقتصادية يرتكز على حسن ادارة الموارد البشرية والطبيعية بالشكل الذي يحقق حالة من التطور والرفاهية للبلد والشعب وذلك ضمن الواقع الاقليمي والدولي لذا فان تاسيس هيكل تكنولوجي للتنمية لابد ان يعتمد افكاراً ومنهجية علمية ومتخصصة في المجال الاقتصادي يجري تطبيقها على الحقول والقطاعات الاساسية في الاقتصاد والتي سوف نركز على الاكثر الحاحا منها وهي :

أ– الموارد الطبيعية

1– **الطاقة** : تعتمد ميزانية العراق بشكل اساسي على موارده من النفط ، وقد اكتسب اهمية كبيرة من خلال تزايد الطلب العالمي عليه باستمرار والارتفاع المضطرد في اسعاره والذي شجع المستثمرين على دخول السوق النفطية العراقية لاسيما مع جولات التراخيص التي طرحتها وزارة النفط والعقود التي ابرمت خلال عامي 2009 و2010 ، فالعراق اليوم يحتل المركز الثاني على مستوى العالم بعد المملكة العربية السعودية باحتياطي يبلغ (مائة وسبع ين مليار برميل)، ويتوقع البعض أن يفوق الاحتياطي في العراق مع استخدام التكنولوجيا الحديثة أكثر من (ثلاثمائة وستون

مليار برميل)، وهذا يكفي بحسب التقديرات للاستمرار بمعدل الإنتاج بالطاقة المتاحة حاليا لمدة ثلاثة قرون ونصف. ويتمتع العراق بطاقات نفطية هائلة، فمن أصل حقوله النفطية (الأربعة والسبعين) المكتشفة والقائمة، لم يتم استغلال إلا (خمسة عشر حقلاً). وتحتاج الحقول النفطية المستغلة وحدها إلى مبالغ كبيرة من الاستثمارات والإصلاحات قبل أن تستطيع استئناف الإنتاج الكامل. وقد يحتاج العراق اليوم إلى ما بين ثمانية عشر شهراً وثلاث سنوات للعودة إلى مستوى الإنتاج السابق للعام 1990 والبالغ (ثلاثة ملايين ونصف المليون) برميل يومياً، وفي كل الاحوال فان ايرادات النفط شهدت تطورا كبيرا ففي حين كانت قيمتها (اثنى عشر مليار) دولار عام 2004 فانها اليوم وبحسب تقديرات وزارة النفط بلغت (ثلاثة وثمانين) مليار دولار في العام 2011، مقابل(اثنين وخمسين مليارا ومئتي مليون دولار) في العام 2010، وإن المعدلات التي حققتها الوزارة لعام 2010 وصلت الى مليوني برميل يوميا بينما في عام 2011كان معدل انتاج النفط (مليونين وستمائة الف) برميل يوميا"، وتسعى الوزارة الى تحقيق ايرادات تصل إلى مئة مليار دولار في عام 2012 من خلال زيادة تصدير النفط[ÎÔ].

ان متغير النفط ،على الرغم من المكانةالتي يحتلها في الاقتصاد العراقي ،فانه ظل في اغلب الاوقات متغيرا مستقلا يؤثر انتاجه ابلغ الاثر على الاقتصاد والمجتمع دون ان يسبق ذلك الانتاج تصور مسبق لجدواه الاقتصادية والاجتماعية ، الامر الذي ادى الى ارتفاع التكلفة المجتمعية لاستغلاله ، لذلك فان اخضاع متغير النفط وربط مس ألة انتاجه تدريجيا وباقصى سرعة ممكنة – باعتبارات التنمية الحقيقية تمثل هدفا استراتيجيا حرجا يتوقف عليه مستقبل التنمية بل يتوقف عليه استقرار المنطقة ومستقبل اجيالها[ÎÕ].

وتعد دول الجوار منافذ مهمة للصادرات النفطية عبرالبحر المتوسط ومنها، ميناء جيهان التركي ويجري العمل على فتح منافذ آخرى منها ميناء بانياس السوري وطرابلس اللبناني، ويتم التصدير بالشاحنات الحوضية إلى الأردن، وتبلغ نسبة الصادرات العراقية من نفط البصرة قرابة التسعين بالمئة، في حين تصدر النسبةالمتبقية من نفط كركوك. وتعمل الدول المذكورة على استيراد النفط لسد حاجتها منه وتفعيل التبادل التجاري عن طريق استيراد النفط من العراق وتصدير سلع وبضائع له على الرغم مما تتعرض له خطوط الانابيب الناقلة للنفط من تخريب من وقت لاخرمن

قبل جماعات تسعى لالحاق الضرر بالعراق واقتصاده ، ولمواكبة الزيادة النوعية في عملية الانتاج جرى فتح رصيف بحري خاص لتصدير مايقارب ثمنمائة وخمسين الف برميل يوميا من منافذ الفاو الجنوبية هذا العام في حين يجري العمل على فتح ثلاثة منافذ عائمة اخرى الى جانبه .

وتختلف طبيعة التعاون في مجال النفط مع دول الجوار اذ تتسم بالتنافس حول سقف الانتاج بالنسبة للبعض منها كدول الخليج النفطية وايران في حين يمثل النفط واحدا من اهم الواردات السلعية التي تحصل عليها تركيا والاردن وسوريا في مجمل التبادلات التجارية بينها وبين العراق لاسيما الاردن التي كانت في العهد الماضي تتمتع بشروط تفضيلية فيما يخص الصادرات النفطية لها واليوم يشكل ارتفاع اسعار الطاقة عبئا كبير على اقتصادها وبالتاكيد فان العراق يمثل عمقا ستراتيجيا لها في هذا المجال وكانت الزيارة التي قام بها الرئيس العراقي جلال طالباني الى عمان عام 2007 ولقاءه جلالة الملك عبد الله الثاني [ÎÖ]، نقطة انطلاق جديدة على طريق بناء علاقات تعاون في المجالات كافة لاسيما الاقتصادية منها . وفي الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الاردني نادر الذهبي الى بغداد ولقائه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في ايلول/ سبتمبر من العام 2009 جرى التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين ، التي ساهمت برفع حجم التبادل التجاري بينهما من خلال العمل على ازالة كافة المعوقات امام انسياب حركته [ÏÍ]. وكانت مذكرة التفاهم التي وقعت بين الجانبين في الخامس عشر من آب/اغسطس 2006 [ÏÎ] تناولت تجهيز الاردن بجزء من احتياجاته من النفط الخام العراقي . ثم جرى تمديدها في العام 2008 لمدة ثلاث سنوات وقد تم بموجبها تزويد الاردن بالنفط وزيادة الكميات الموردة لتصبح خمسة عشرالف برميل يوميا بدلا عن عشرة الاف مع امكانية رفعها الى ثلاثين الف برميل وبخصم تشجيعي يصل الى ثمانية وثمان ين دولارا للطن ، وكانت اول شحنة تم تحميلها في ايلول 2007 وتغطي الكمية عشرة بالمئة فقط من احتياجات المملكة من الطاقة .ان حاجة الاردن الملحة للطاقة يمكن ان تفتح منافذ للتعاون مبنية على المصالح المشتركة فالاردن بوابة العراق على البحر الاحمر وتتمتع باستقرار أمني وسياسي مما يتيح لها تنسيق الجهود الرامية الى إعادة اعمار العراق كعقد المؤتمرات لتفعيل الاستثمار في المشاريع الاقتصادية ومكوث الشركات الراغبة في ذلك وفتح مكاتب لها فيها. ويمكن للعلاقة مع المملكة الاردنية ان تؤلف نموذجا جيدا لانفتاح العراق على دول الجوار اذا استمرت مساعي

الجانبين باتجاه ايجابي وتقاربت وجهات النظر وازالة كل مايشوب العلاقة بينهما واظهار الدعم الاردني للعملية السياسية في العراق والارتقاء بالعلاقة بعد حالة الاستقرار الامني التي بدات تظهر بوادرها في العراق مقابل فرص اقتصادية يمكن ان يسهم بها العراق لفائدة دولة شقيقة تعاني من فقر في مواردها الاقتصادية وتراجع مؤشراتها وارتفاع نسب مديونيتها . ان تعاونا يستند الى مصلحة البلدين سوف يصب بالتاكيد في صالح الشعبين والنظامين السياسيين نحو مزيد من الاستقرار والتنمية .

2– موارد الميـــاه : يعد نهرا الفرات ودجلة المصدر الاساس للحياة في العراق واللذان قامت عليهما كل الحضارات في الماضي، وقد شكلا مصدرا للنزاع بين الدول المتشاطئة عليهما على مدى العقود الثلاثة الماضية بعد تخفيض حصة العراق من المياه واستئثار تركيا بالقسم الاكبر واقامة السدود اذ ان امتدادات حوضي دجلة والفرات في دول الجوار وبخاصة مع تركيا جعل مشكلة المياه في العراق أكثر تعقيدا [ÏÏ]، فضلا عن مشكلة قطع مياه نهر الكارون الذي ينبع من ايران .لذا فان واقع وجود أكثر من خمسة وسبعين بالمئة من مصادر المياه السطحية من خارج العراق يجعل عملية التحكم بها وضمان تدفق الكمية المطلوبة منها إلى العراق أمراً عسيرا. في وقت باتت كثير من الدول تنظر إلى المياه كسلاح سياسي وجيوبولتيكي، تستطيع من خلاله ان تحقق أهدافاً سياسية وإستراتيجية في حين أهملت تلك المشكلة في العراق و لم يجرِ التعامل معها بالشكل المناسب ولم يحسب حساب الخزين الاستراتيجي من المياه او بدائل للطواريء مما ادى الى جفاف الكثير من الاراضي الزراعية وتملحها وخسائر في الثروة الحيوانية واتساع مساحة الجفاف والتصحر ومن ثم اضرار بيئية ومناخية كبيرة .وبات البحث عن الحلول بكافة اشكالها الدبلوماسية منها او القانونية او الضغوطات التجارية امرا ملّحا ولايحتمل التأجيل، ورغم اللقاءات المتكررة بين المسؤولين العراقيين والسوريين والاتراك والوعود بايجاد حل مناسب فان المشكلة لاتزال قائمة في حين حذر المختصون بالشؤون البيئية من خطر جفاف نهر الفرات في عام 2040 ، وهو ما دفع الجانبين العراقي والسوري الى التنسيق مع الجانب التركي بهذا الشأن للوصول الى معالجات تمنع وقوع الكارثة ، ففي ايلول من عام 2009 التقت الاطراف الثلاثة في انقرة وجرى بحث تناقص منسوب المياه الذي نفى وزير البيئة والغابات التركي تانر يلدز مسؤولية بلاده عنه وعزاه الى موجة

الجفاف التي ضربت المنطقة بسبب التغيرات المناخية العالمية الامر الذي لم يتفق معه كل من وزير الموارد المائية العراقي عبد اللطيف رشيد ووزير الري السوري نادر البنى متهمين الطرف التركي بحجز مياه النهرين في السدود العديدة التي بنيت في تركيا وان العراق لم يتلق سوى ثلاثين بالمئة من حصته من المياه في وقت انحسر فيه المطر الى اقل من اربعين في المئة، وفي اختتام الاجتماع الثلاثي لوزراء البيئة والري في أنقرة وقعت الاطراف الثلاثة ، محضر اجتماع وزاري للتعاون في مجال المياه ومواجهة الجفاف الذي تعاني منه المنطقة. وتضمن المحضر الذي جرى التوقيع عليه اتفاق الأطراف الثلاثة على درس وضع محطات القياس المائية في الدول الثلاث وصيانتها وإنشاء محطات قياس جديدة عند الضرورة، واتُفق أيضاً على تشكيل فريق فني مشترك من اجل تسوية القضايا الفنية وإجراء دراسات ميدانية وتقديم برامج تطبيقية للوزراء للموافقة عليها في السن ة نفسها واتفقت الدول الثلاث على تبادل المعلومات المائية والمناخية بما فيها التغيرات الفصلية وإنشاء قاعدة معلومات مشتركة وتشكيل فريق خبراء لهذه الغاية، وعلى تنظيم دورة تدريبية للاستشعارعن بعد في مجال المياه ومراقبة الأحوال الجوية والمناخية والمائية ومستوى مياه نهري دجلة والفرات وتقويم آثار فترات الجفاف والتغييرات المناخية على مصادر المياه[ÏÐ]. وكان آخر ماجرى الاتفاق عليه بين الجانبين هو اقامة سد مشترك بين تركيا والعراق[ÏÑ(*)].

ولابد من الاشارة الى ان تركيا تستغل ورقة المياه وتلوح بها بشكل مستمر من انها ستقايض بها مع النفط الذي تستورده وذلك لاغراض سياسية واقتصادية في آن واحد ، فسياسة ارضاء الجانب الاسرائيلي من خلال تهديد الامن المائي والغذائي والبيئي للدول العربية المتشاطئة معها كانت ولاتزال احد الوسائل التي تتبعها في تقربها من واشنطن واوروبا فضلا عن محاولاتها للظهور بمظهر الدولة القوية في المنطقة والمتحكمة بواقع معيشة تلك البلدان ومستقبلها كذلك للضغط على اقليم كردستان العراق الذي يأوي حزب العمال الكردستاني الذي تعده حزبا ارهابيا ولديها مشكلات كبيرة معه . ومن الجانب الاقتصادي فهي تعد مياه الانهار التي تنبع من اراضيها ملكا لها وليست من الانهار الدولية التي تنطبق عليها الاتفاقيات الدولية فيما يخص الحصص المائية لكل دولة ، لذا نراها تقيم السدود لانتاج الطاقة الكهربائية والتوسع في الاراضي الزراعية وحتى تصدير تلك المياه لتحقيق منافع اقتصادية.وهو ما يتسبب في تراجع الزراعة في العراق الذي يعاني من الجفاف

بسبب التغيرات المناخية وانحسار الامطار فيتقلص الانتاج الزراعي، ليصبح العراق سوقا للمنتجات الزراعية التركية الطازجة او المصنعة كما هو الحال اليوم ، اذ ان البضائع التركية وعلى الرغم من جودتها فانها تغزو الاسواق العراقية الى جانب نظيراتها من دول الجوار بما بات يؤثر بشكل سلبي على الزراعة واحباط المساعي الزراعية للمزارعين العراقيين لتتراجع بدورها الصناعات المعتمدة على الزراعة وهو مايعاني منه القطاعين الزراعي والصناعي ويؤثر بشكل مباشر في رفع نسب البطالة والانفاق المتزايد على المنتجات السلعية المستوردة في حين تتعرض اراضي وادي الرافدين الى البوار.

ان تنمية الموارد المائية تستوجب المزيد من الجهد المدروس وتطبيق التجارب المعمول بها والتقنيات المتبعة في تخزين مياه الانهار في سدود وخزانات وتوفير خزين ستراتيجي لتلافي المخاطر الجسيمة التي يتسبب بها نقص حصة العراق من المياه والتي اثرت على القطاع الزراعي والبيئة في العراق بشكل لم يسبق له مثيل فالتنافس على المياه يعد من اكبر المخاطر التي يصعب التعامل معها .اما بالنسبة لمياه شط العرب التى يذهب جلها الى الخليج العربي تقريبا دون الاستفادة منها فلابد من اعتماد خطط ودراسات لتحويل قسم من تلك المياه الى خزانات للاستفادة منها واستثمار مخزون المياه الجوفية واقامة مشاريع التحلية وتنقية المياه الثقيلة لاستخدامها في الزراعة وهو ما بُدأ به فعلا في بغداد (مشروع البوعيثة لتنقية المياه الثقيلة) والذي يمثل اللبنة الاولى باتجاه توفير تقنية لانتاج مياه نقية صالحة للزراعة ومنع التلوث البيئي ، ومن الجانب الاستهلاكي فلابد من نشر الوعي بين الاوساط الاجتماعية والعمل على تقليل الهدر باستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة والصناعة ومنع التلوث وهي مجالات قطعت فيها دول الجوار شوطا لاسيما دول الخليج التي امتدت في الصحراء واستثمرتها من خلال توسيع الغطاء النباتي والعمل على مكافحة التصحر وزراعة نباتات تتناسب والبيئة الصحراوية او ادخال تقنيات زراعية لانجاح زراعة المحاصيل التي تتحمل الجفاف والملوحة .

ان موضوعة المياه وضرورة تنسيق جهود العراق ودول الجوارسواء المتشاطئة منها معه على انهاره او غيرها تدفع باتجاه اقامة نوع من التعاون التقني والفني للاستفادة من خبراتها بهذا المجال وتعد من

اهم الموضوعات الحيوية في الوقت الحاضر التي تتطلب اهتماما خاصا من الحكومة والجهات ذات العلاقة والعمل على ايجاد حلول سريعة لها قبل فوات الاوان .

ب– تحسين وتطوير البنية التحتية :

تعد البنية التحتية من المرتكزات الاساسية التي يعتمد عليها النهوض بالقطاعات الاقتصادية وبسبب الدمار الذي عانته البنية التحتية العراقية على مدى عقود عدة فان عملية النهوض بها تستوجب مبالغ طائلة وخبرات كبيرة واساليب حديثة مما استوجب فتح باب الاستثمار للقطاع الخاص الاجنبي ودعوة الشركات الاجنبية للاستثمار والمساهمة في عمليات اعادة الاعمار، الا ان الوضع الامني المتردي في العراق خلال السنوات الماضية، جعل من دول الجوار مقرا لتلك الشركات فضلا عن عقد المؤتمرات الخاصة باعادة الاعمار وتفعيل الاستثمار الاجنبي، لاسيما العاصمة الاردنية عمان، وقد ساهم العديد من الشركات من الدول المجاورة لاسيما التركية منها في مشاريع اعادة تأهيل الشوارع والحدائق وتطوير واجهات المباني حتى بعض الاماكن التي تعرضت الى اعمال ارهابية كضريح الامامين العسكريين في سامراء . كما حصل تعاون في مجال تطوير القدرات الداخلية للعراق في مجال تطوير البنى التحتية لاسيما في مايخص القطاعات الخدمية كالماء والكهرباء، من خلال تدريب خبرات عراقية في دول مجاورة من قبل مدربين من تلك الدول او من دول متطورة كاوروبا تتخذ من عواصم دول الجوار مكانا لاقامة دوراتها التدريبية وبموجب اتفاقات بين العراق وتلك الدول. كماتساهم الفعاليات الاقتصادية لدول الجوار في دفع عملية التنمية الاقتصادية في إقليم كردستان العراق ايضا مما يوسع حجم التعاون معها والسعي الى تأسيس شراكات تسهم في إعادة البناء في مختلف المجالات التي ما تزال بحاجة إلى مشاريع تنموية وإنتاجية[ÏÒ].

ان العزلة التي عاشها العراق خلال الحقبة الماضية وسوء الادارة الاقتصادية ادت الى حدوث فجوة تكنولوجية اثرت على القطاعات الانتاجية كافة ومنها القطاع الصناعي الذي يعد من القطاعات المهمة المحركة للنشاط الاقتصادي نظراً لامتلاكه قدرات وامكانيات تؤهله لمساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة . كما ان لهذا القطاع تشابكات وروابط متعددة مع بقية القطاعات وهو قطاع مؤهل لاستقطاب التكنلوجيا الحديثة واستيعابها الامر الذي يؤدي الى رفع

مستوى انتاجيته مع توفير فرص عمل جديدة وتطوير القدرات الفنية للعاملين و من ثم زيادة مساهمته في النمو الاقتصاد ي، انه اليوم لا يساهم في الناتج المحلي الاجمالي باكثر من (عشرة بالمئة) ولا يشغل اكثر من (اربعة بالمئة) من حجم القوى العاملة وهو ما يتطلب اعادة التشغيل للشركات الانتاجية التي تأثرت بنيتها التحتية مع ايجاد التمويل والاستثمار المناسب لها وتأهيل ملاكها للاستفادة منه والعمل على انشاء مجمع صناعي نموذجي واحد على الاقل لسد متطلبات التكامل الصناعي مع تشجيع القطاع المحلي والاستفادة من الخبرات الخارجية على وفق آليات ملائمة تسعى نحو تطوير هذا القطاع [ÏÓ] فضلا عن توفير الدعم والحماية للمنتجات المحلية الى ان تتمكن من التطور بالشكل الذي يمنحها قدرة على المنافسة مع المنتجات الاجنبية في السوق العراقية مع تفعيل مبدا التقييس والسيطرة النوعية .

وساهم انشاء صندوق تنمية العراق الذي اودعت فيه عائدات النفط والاموال التي لدى الامم المتحدة من برنامج النفط مقابل الغذاء [ÏÔ] في توفير مستلزمات التنمية الا انه وعلى الرغم من ان القرار نص على توخي الشفافية في عملية الاعمار وتوفير الاموال اللازمة لها الا ان القلق الذي اعربت عنه منظمة العفو الدولية في تقريرها الموثق ام اي دي : 2003/128/14 من عدم وجود رقابة حقيقية على الصندوق، ظهرت نتائجه في تبديد الكثير من تلك الاموال او سرقتها من قبل بعض المشرفين على اعادة الاعمار .مما شجع على الفساد المالي الذي يعاني منه العراق الى الان.

ج– تفعيل التجارة وتنشيط السوق الداخلية :

تعتمد قدرة التجارة الحرة والاسواق المفتوحة على توليد الثروة الى اعمال مبد أ الميزة النسبية ،اذ ان التبادل التجاري مبني اساسا على تحقيق المنفعة للطرفين، الا انه في اغلب الحالات فان التكلفة البديلة الاقل للمنتجات تشكل عاملا مهما في تحديد الجهة التي يجري التعامل معها فيكون التحول باتجاه الجهة الاقل تكلفة[ÏÕ]، لذا كان التوسع ومنح الافضلية للواردات السلعية من الدول المجاورة التي تتوفر فيها شروط الجودة والسعر المناسب، وكان لصدور القرار1483، الذي تضمن رفع العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة على العراق اثره الايجابي على توجهات التجارة الخارجية للعراق، كما عدخطوة اولى ضرورية لاعادة البناء الاقتصادي ووسيلة لدعم الجهود الرامية الى ايجاد حل للدين الخارجي الهائل على العراق [ÏÖ]، ورغم ماحملته تلك المس ألة من مخاطر في ظل دخول

سلع وبضائع الى السوق العراقية اما رديئة او منتهية الصلاحية وفتح المجال ايضا لتفشي ظاهرة الفساد المالي، الا ان النشاط التجاري نما وتوسع تبعا لارتفاع القدرة الشرائية الداخلية ايضا في حين تنوعت الواردات من جميع المناشيء لاسيما مع دول الجوار ، فالمواطن العراقي قد عاش قسوة الحصار على مدى مايقارب العقد ونصف من الزمان استُنزفت فيها قدراته المالية مما ادى الى اتساع دائرة الفقر لتشمل شرائح اجتماعية عدة لاسيما الطبقة الوسطى التي عانت بشدة ونشات فئة مسحوقة من ضمن تلك الطبقة تحتاج الى اعادة ترميم اوضاعها المعيشية ومن المعروف بان الطبقة الوسطى هي احدى اهم مرتكزات السوق الداخلية فمنها تختبر القدرة الشرائية ومتوسط الدخل اللذان يؤثران بشكل مباشر على نشاط السوق الداخلية التي تعد قلب الاقتصاد النابض في اي بلد من البلدان ، وعلى الرغم ممايقال عن الترهل الوظيفي فان الواقع العراقي اظهر بان زيادة دخول الموظفين انعكست بشكل ايجابي على السوق الداخلية وتشجيع الاستثمار الاجنبي لاسيما في مجالات السياحة ومراكز التسوق ، وتحفيز القطاع الخاص الذي يساهم بشكل مباشر في امتصاص البطالة فترتفع القدرة الشرائية ايضا ،هذا فيما يخص الجانب الاقتصادي ناهيك عن الفوائد الكثيرة الاخرى المتعلقة بمكافحة مشكلة البطالة اجتماعيا وامنيا ...الخ فضلا عن مساهمته بزيادة عائدات خزينة الدولة عن طريق المبالغ المتحصلة من الضرائب على تلك المشاريع وتنويع واردات الاقتصاد العراقي والتحول الى اقتصاد منتج .

وتتباين مستويات التبادل التجاري بين العر اق ودول الجوار كما تشير الى ذلك الاحصاءات ،اذ انها تتبع طبيعة العلاقة مع تلك الدول فضلا عن قوة وحجم اقتصاداتها ، فالتبادل التجاري مع الاردن يشيرالى تطور ملحوظ خلال السنوات الاخيرة ،حيث تجاوز حاجز (المليار دولار) خلال العام 2011 ، وفي جانب الاستثمار تشكل الاستثمارات العراقية في الأردن المرتبة الرابعة من مجال الاستثمارات العربية فيها . لقد اصبح الأردن بموقعه الجغرافي واستقراره الأمني بوابة رئيسة لرجال الأعمال والتجارة بين العراق والمجتمع الدولي، كما يمثل فرصة عمل لكثير من الشركات والمستثمرين الراغبين بالاستثمار في العراق ، تساعده بذلك عوامل ومنها مجيء الشركات الأجنبية وتجمعها فيه، اما سوريا وكما اكد وزير التخطيط والتعاون الانمائي العراقي الدكتور علي يوسف الشكري بانّ حجم التبادل التجاري معها قليل نسبيا إذا ما قورن بدول مجاورة أخرى كتركيا التي

يقدر حجم التبادل التجاري معها حوالي (عشرة مليارات) دولار ومع إيران (ثمانية مليارات) في حين يبلغ (واحد ونصف مليار) دولار فقط مع سوريا وشدد على أنّ هناك توجه اً مشتركاً من الأردن والعراق لزيادة النشاط التجاري بين البلدين.

في حين اكد وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني الدكتور جعفر حسان أنّ الأردن يركز حاليا على مشروع توسعة ميناء العقبة الذي من شأنه أن يستوعب الحجم المتزايد من بضائع الترانزيت الذاهبة من والى العراق .

ثالثا :مستقبل التنمية الاقتصادية في ظل سياسة الانفتاح

تشير مرحلة مابعد الانسحاب الامريكي من العراق الى نوع من الرضا والارتياح الشعبي والسياسي الامر الذي ينعش التوقعات بمزيد من الاستقرار وتثبيت الاوضاع الداخلية وهوكما يؤكد المراقبون والساسة المدخل الرئيس والوحيد، لانهاء مشكلات العراق كافة ولمزيد من البناء والتنمية الاقتصادية .

ولرسم صورة عن التوقعات المستقبليةلابد من العودة قليلا الى الوراء والنظر في طبيعة التوقعات التي كانت سائدة في تلك السنوات وما تحقق منها وبالتحديد ماقبل انتخابات 2010 ،فقدكتب خليل العناني في خضم الاحداث الامنية المتدهورة في العراق وفي مقالته الموسومة ، مأساة العراق..عدوى التفكك في الجوار العربي ، " لم تسفر التجارب الانتخابية التي مر بها العراق عن ترسيخ تجربة ديمقراطية حقيقية فقد توهم البعض ان العراق يمكن ان يدخل عصر الديمقراطية التوافقية ...ان مايحدث منذ اكثر من اربع سنوات يتلخص في حرب اهلية وقتال طائفي عنيف لم تنجح في وقفه اية حلول سياسية فلا تزال الروابط الاولية كالطائفة والمذهب تتحكم بالخيارات السياسية لمختلف الاطراف ولم تنضج بعد ثقافة الوفاق الاهلي كما كتب سامح راشد ،العراق..وجدل الانسحاب والاستقرار،"ان مسببات وعوامل عدم الاستقرار اصبحت جزء من تركيبة المنظومة العراقية سياسيا واقتصاديا وامنيا" ، وعلى ارض الواقع نلمس اليوم حالة من التطور بما لايمكن مقارنته مع تلك الحقبة التي تعاون فيها الارهاب الاعمى والموقف الاقليمي الرافض للتجربة العراقية ووسائل الاعلام التي كانت ابواقا لانظمة دكتاتورية ،تلك الانظمة التي ثارت عليها شعوبها واسقطتها في ماسمي بالربيع العربي الذي لاتزال فصوله مستمرة ، في حين تحقق العملية السياسية في العراق نجاحا على المستوى

السياسي ومزيدا من التفهم والادراك على المستوى الشعبي وتراجعا وانحسارا للمجاميع المسلحة والارهاب . اليوم ياخذ العراق موقعه الطبيعي في المحيطين العربي والاقليمي ويعد مؤتمر القمة العربي الذي تم عقده في بغداد مؤشرا لذلك، انه اعتراف من الدول العربية باهمية ودور العراق ورمز لمساندتهم للتجربة السياسية في العراق وحكومته. وهو اليوم مؤهل لأن يلعب دورا ايجابيا في موضوعات شائكة تخص دول الجوار كالوساطة في تخفيف التوترات بين ايران والدول الغربية من جهة ودول الخليج من جهة اخرى، فضلا عن دوره في السعي لحل المشكلة السورية والانتقال الى الديمقراطية بالوسائل السلمية ودون اللجوء الى تدخل خارجي يمكن ان يتسبب في مزيد من الاضطرابات في المنطقة ، وذلك بحكم وجود حكومة عراقية منتخبة بطريقة شرعية ولها علاقات طيبة مع جميع الاطراف وتقف على مسافة واحدة من الجميع وهذا لايعني ابتعادها عن تحقيق مصالح العراق او تغليب مصالح دول اخرى عليه بل انها بالتاكيد سوف تسعى الى ضمان امن واستقرار المنطقة لاسيما أمن الخليج العربي الذي يعني استمرار صادرات النفط العراقي وتجارته مع العالم .كما ان سياسة الانفتاح التي انتهجتها الحكومات العراقية المتتالية لابد وان تظهر مؤشراتها الايجابية فهي السياسة الافضل والانجح في ظل سمة الاعتدال التي تتصف بها السياسة الخارجية العراقية والحكمة في معالجة مسائل عدة لاسيما مسألة ميناء مبارك الذي اثار الكثير من الجدل والاعتراضات حول الاسباب الحقيقية وراء اقامته بالقرب من المنفذ العراقي الضيق على الخليج في حين تمتلك الكويت ساحلاً طويلاً يسمح باقامة مينائها في موقع اخر لايضر بالملاحة العراقية ، ومع ان تاكيدات المسؤولين العراقيين تشير الى ضعف تاثيره الاقتصادي على العراق ، الا ان القلق لدى اوساط عديدة من الشعب العراقي لازال مستمرا ، ويبقى حل المشكلة والحفاظ على مصالح العراق بيد السياسة والدبلوماسية العراقية، فقد يكون التوتر بين الطرفين اشد ضررا من الميناء نفسه والمهادنة قد تكون احد السبل لاجتياز هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العراق والامة العربية والاسلامية او المحيط الاقليمي. وتبقى مسالة انعكاس الوضع الداخلي على العلاقة مع جوار العراق والتي تتاثر بعوامل عدة ابرزها حالة التشنج الطائفي الذي تغذيه مصادر خارجية كما حصل في تصريحات رئيس وزراء تركيا حول الابادة التي يتعرض لها السنة في العراق وتدخلها في الشان العراقي الداخلي الذي تحاول من خلالة زعزعة الوضع الداخلي واضعاف حالة التضامن الاجتماعي الذي يتسم به المجتمع العراقي

بين مختلف فئاته وتعيد الى الاذهان الاعمال الاجرامية التي ارتكبت بحق الشعب العراقي تحت مسميات طائفية ،يمكن القول بان هذا الامر يفصح عن رغبتها في دعم التيارات العقائدية ذات التوجه المشابه لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا على حساب التيارات السياسية الاخرى في العراق لاسيما بعد النجاحات التي حققتها احزاب مماثلة لحزب العدالة والتنمية في دول عربية عدة بعد اسقاط انظمتها واقامة انظمة تعددية .هذا فضلا عن ملفات عدة تحتاج الى الكثير من الجهد الدبلوماسي والسياسي وحسن النوايا كمشكلة المياه والاحزاب الانفصالية الكردية في كل من تركيا وايران والتوتر على الحدود معهما. وتظل مشكلة البرنامج النووي الايراني وموقف اسرائيل وامريكا واوروبا منها واحدة من القضايا الشائكة والمقلقة لدول المنطقة وقد ظهرت بعض من آثارها السلبية على الاقتصاد العراقي بعد تطبيق العقوبات الدولية على طهران وذلك بتهريب عملة الدولار عبر الحدود مع العراق فضلا عن الزيادة في الطلب عليه والتي تسببت في رفع قيمة الدولار مقابل الدينار العراقي في وقت تسعى فيه المؤسسات المالية لانعاش الدينار العراقي ورفع قيمته واعادته الى المكانة التي كان يحتلها في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي .

ان العلاقة مع تركيا او غيرها من جوار العراق تظل تحكمها المصالح المشتركة لاسيما مع الحاجة الى نفط العراق وفرص الاستثمار الواعدة فيه فضلا عن حاجة اسواقه الى بضائعها في ظل تراجع قطاعيه الزراعي والصناعي .

ومن حيث الداخل فان مايتوفر لدى العراق من موارد ومؤهلات ومؤسسات تنظيمية وقدرات بشرية كفوءة يؤهله لاقامة بناء اقتصادي متين وقابل للحياة بشرط توفير الاسس اللازمة المتمثلة في نظم سياسية واقتصادية متماسكة ،وسياسات اقتصادية مدروسة بعناية مع السعي لخلق بيئة خارجية مساندة، فالعراق يمتلك النفط والمياه والاراضي الزراعية الواسعة وقاعدة صناعية اولية وبنى ارتكازية وعلمية وافرة وموارد وطاقات بشرية كبيرة وكافية لتلبية احتياجاته الصناعية والزراعية ،الا ان كل ذلك لايعمل في فراغ بل ان تحديات كبيرة تعترض مسيرة التنمية الاقتصادية في العراق ولعل اهم مايواجهه من قيود يتمثل في العبء الاقتصادي الضخم الذي ينوء به كاهل العراق نتيجة مامر به من حروب وتراجع عائداته النفطية والمدخرات الوطنية والديون الخارجية الباهضة في الوقت الذي تعاني فيه بنيته التحتية من التردي ÐÑ ومع توجهات السياسة النفطية العراقية نحو مزيد من التطور فان فرص نجاحها

شبه مؤكدة لاسيما في ظل تزايد الطلب العالمي عليه وارتفاع اسعاره مما يساهم في رفد الاقتصاد العراقي بما يحتاجه من موارد ماليه للنهوض بالقطاعات التنموية الاخرى.وتبقى مسألة بناء قاعدة بديلة للنفط احدى غايات استراتيجية التنمية والتكامل في المنطقة . واذا كانت الفترة الزمنية المحددة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية لاتسمح باستكمال بناء هذه القاعدة البديلة فأن الشروع في البناء واجراء التحولات اللازمة لوضع الاسس السليمة لذلك وتكثيف الجهود من اجل تنمية مصادر انتاج اقتصادي جديد غير مدعوم ، يجب ان تمثل هدفا مركزيا من اهداف هذه الاستراتيجية[ÐÒ] اليوم يتطلع العراقيون الى بناء وطنهم وترسيخ نظامهم الديمقراطي والطريق امامهم لايزال شاقا وطويلا لتحقيق امالهم وطموحاتهم في ظل التحديات الامنية والفساد المالي والاداري المستشري في كل مفاصل الدولة والذي يمثل عاملا معوقا لعملية التنمية فضلا عن التوترات التي يتسبب بها بعض السياسيين الذين يغلبون مصالحهم الفئوية والحزبية الضيقة على المصلحة العامة وتاخير اصدار القوانين المهمة. في حين يتحتم على دولة تسعى الى احداث تنمية شاملة تحويل الإمكانيات والموارد الطبيعية فيها إلى قاعدة يتأسس عليها النمو الاستيعابي الذي يحترم حقوق الإنسان، ويحد من الفقر، ويخلق فرصاً للعمل اللائق، وينظر إلى الإنفاق الاجتماعي على أنه استثمار حقيقي في المستقبل.

إن العالم العربي أغنى مما آل إليه تطوره. وعليه، فإن المهمة الأساسية للدولة التنموية هي الاستثمار في مواطنيها. وسعياً لتحقيق هذا المأرب، فإن ما هو مطلوب وممكن هو إصلاح السياسات الاجتماعية الراهنة، وتطوير خطط تنموية قومية رصينة تركز على السياسات الصناعية والزراعية والتجارية، وزيادة إنتاجية العمل، وتحديد أولويات الاستثمار في القطاعات والمشروعات التي تضمن أساساً اقتصادياً وبيئياً قابلاً للإستدامة. ومن شأن وضع هذه الاستراتيجيات التنموية القومية موضع التنفيذ في إطار أرحب للتكامل الإقليمي العربي أن يخلق آثاراً إيجابية على الصعيدين الوطني والإقليمي[ÐÓ].

أن تنظيم العلاقات الخارجية للعراق يعني تاكيد حالة الاستقرار فضلا عن اهمية الانفتاح على العالم وتجاربه المعاصرة من خلال البحث عن خطوط اتصال ضمن مبدأ حسن الجوار والمصالح المشتركة فالأفكار والطروحات الحية تكون دائما في حالة إعادة بناء وصياغة .

الخاتمـــة

بعد التحولات التي شهدها النظام السياسي في العراق خلال السنوات التسع الماضية وما رافقها من تحديات أمنية واقتصادية وتراجع دور القطاعات الاقتصادية وما تعرضت له البنية التحتية من دمار بفعل عوامل عدة ، اهمها كثافة الاعمال الارهابية المدمرة وما اضافته من اعباء جديدة زيادة على ماخلفته العقود الماضية من اعباء. بات ملف التنمية الاقتصادية من اهم الملفات التي تهم صانعي القرار ، لاسيما بعد ارتفاع ايرادات الدولة اثر ارتفاع اسعار النفط ومعدلات تصديره فضلا عن الواردات الاخرى سواء من السياحة او الضرائب اوغيرها رغم محدوديتها قياسا بالواردات النفطية التي تمثل المورد الاساس للخزينة .

اليوم يتطلع العراقيون الى استثمار ثروات بلادهم بالشكل الامثل في بناء وترميم القاعدة الاقتصادية وتطوير سبل التنمية في المجالات كافة بعد حالة الانفتاح التي شهدها العراق مع دول الجوار وما يمكن ان تسهم به في عملية اعادة الاعمار والاستثمار الاجنبي او ايجاد حلول لمشكلات عالقة لاسيما مايخص ثروات العراق المائية فضلا عن اوجه التعاون او الشراكة في مجالات اخرى والاستفادة من الخبرات الاجنبية والتجارب الواقعية في رفد جهود التنمية والتطوير .

ومع ان الارقام المستقاة من الجهات ذات الاختصاص تشير الى ان العراق يشهد نموا متزايدا في انتاجه النفطي ومساعي حثيثة للنهوض بواقع البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية الا ان المتحقق منها لايزال دون مستوى الطموح ويتطلب على المستوى الداخلي بذل المزيد من الجهد والعمل الدؤوب واستثمار الفرص التي اتاحها نجاح الخطط الامنية وتراجع الاعمال الارهابية وعلاقة حسن الجوار التي اطرت العلاقة مع جوار العراق ، ومزيد من الحرص على مكافحة الفساد المالي والاداري الذي بات العدو الاول لمساعي التنمية والتطوير ، اما على المستوى الخارجي فقد اظهرت الزيارات واللقاءات بين السياسيين من الجانبين اهميتها في تحسين وتمتين العلاقة مع جوار العراق كما ان مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في بغداد نهاية آذار /مارس 2012اظهر نجاح سياسة العراق الخارجية ودبلوماسيته .

وفي ظل الاجواء والتقلبات السياسية التي تعيشها المنطقة من تغير في انظمتها بما بعد احداث الربيع العربي التي اطاحت بانظمة استبدادية وفي الوقت نفسه خلقت حالة من عدم الاستقرار في المحيط العربي والاقليمي فضلا عن التهديدات بخصوص برنامج ايران النووي او تدخلات اخرى من بعض الدول العربية او الاقليمية لزرع الفتن والانشقاقات بين الفئات السياسية العراقية ومدى تاثيرها على الديمقراطية الناشئة في العراق ، يبقى العراق بثروته النفطية وفرصه الاستثمارية الواعدة وسماته الطبيعية والاجتماعية المتميزة مركز استقطاب كبير وتطلعات بلدان الجوار ، في حين تعدتلك البلدان بمثابة رئه العراق ومصدر من مصادر بقائه وديمومته واستقراه ، والقطيعة معها او الابتعاد عنها لا تصب في مصلحته ، فالمزيد من علاقة حسن الجوار هو مطلب عراقي ملح سواء لما يعيشه العراق من واقع حالي متغير او لما يمكن ان يحمله المستقبل لبلد عانى كثيرا من مشكلات وحروب مع جواره ويتطلع الى مستقبل افضل لابنائه وللأجيال القادمة .

IRAQ AND NEIGHBORING COUNTRIES: THE POLICY OF OPENNESS AND ITS ECONOMICPROSPECTS

Instructor:
Amena Muhammad Ali

After the transformationsof the political system in Iraq during the past nine years and the accompanying securityand economic challenges, the economic development becomes the most important issuefor decision makers.Now days, Iraqis are looking forwardfor investing the resources of their country promptly, building their country, and seeking economic development in all fields. This can be done by the policy of openness that enables Iraq to cooperate with neighboring countries, to contribute in the process of reconstruction and foreign investment, to find solutions to the outstanding problems especially Iraq's water sources, as well

as to take advantage of foreign expertise and experience in the development of Iraq.

(*)مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.Emeil Amena mohammed ali@yahoo.com:

` د. اسراء علاءالدين نوري ، العولمة واثرها في تعميق التناقضات الثقافية في دول عالم الجنوب ،مجلة دراسات سياسية - بيت الحكمة - بغداد ، العدد 19 لسنة 2011 ،ص48 .

(*)من المعروف ان حالة البداوة تفرض على البدوي الذي يعيش ضمن القبيلة او العشيرة قواعد واعراف خاصةتعد اساسية في حياته يتناولها ابن خلدون بوصفها " فان للدولة اربعة اجيال ،الجيل الاول هو الذي لم يزل على خلق البداوة وخشونتها وتوحشها من شظف العيش والبسالة والافتراس والاشتراك في المجد كما ان روح العصبية لاتزال محفوظة فجانبه مرهوب والناس له مغلوبون "/المصدر(د.جهاد تقي صادق ، جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية 1993 ،ص132) ان تلك القواعد والاعراف تنظم حياته وتعامله مع الاخرين والتزامه بها هو الذي يحدد مدى ولائه للقبيلة فلايمكن له ان يحيد عنها ، اذ لاحياة بعيدا عن القبيلة التي تعد مصدر قوته وهكذا يفخرالشعراء عند العرب بقبائلهم ويظهرون اعتدادا كبيرا بانفسهم ، ونفس الشيء بالنسبة للاقوام التي تعيش في محيط منعزل ، كما يقول ابن خلدون ، بان" العمران يختلف بين اقليم وآخر من حيث القلة والكثرة والازدهار والضعف فالاقاليم الشمالية ينقطع التكوين فيها لافراط البرد والتجمد والشيء نفسه بالنسبة للاقاليم الجنوبية الحارة لافراط الحر اما الاقاليم المعتدلة فهي الاعدل عمرانا والاكثر ازدهارا واهلها يكونون عادة اكثر اعتدالا واما الاقاليم البعيدة عن الاعتدال فاهلها ابعد عن الاعتدال في جميع احوالهم الحياتية منها او الدينية"، د.محمد عابد الجابري ، فكر ابن خلدون العصبية والدولة ، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة السابعة بيروت كانون الثاني يناير 2001 ، (ص144-145) .

· زبجنيوبريجنسكي ، محددات النظام العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين ،الفصل السادس من كتاب هكذا يصنع المستقبل ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،الطبعة الاولى 2001 ، ص146.

· ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان ، العراق : قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية ، دراسات استراتيجية ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابو ظبي – دولة الامارات العربية المتحدة ،الطبعة الاولى 2006،ص ص 49، 50 .

- آرنت ليبهارد ،الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد،ترجمة حسني زينة ،معهد الدراسات الاستراتيجية ،الطبعة الاولى 2006 بغداد- بيروت ،ص11 .

- د.سعد حقي توفيق ،العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وايران ،مجلة العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ،العدد41 ،السنة21 ،تموز- ك1 2010 ،ص10 .

· مقالة من الانترنيت على موقع ويكيبيديا ، وكذلك

http://www.eia.doe.gov/cneaf/electricity/epa/epat6p3.html

Ô تقرير من الانترنيت عن التنمية في العراق بتاريخ 2006/11/20

Economic Policy Report in the Financial Times – Trad deal with the Eu

انظر كذلك

Sen, A. (1983). Development: Which Way Now? Economic Journal, Vol. 93 Issue372. Pp.745–762.

[1] د.سعد حسين فتح الله ،التنمية المستقلة – المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج ،مركز دراسات الوحدة العربية ،سلسلة اطروحات الدكتوراه (27)الطبعة الاولى 1995 ،ص22 .

[2] المصدر نفسه ،ص61.

[3] ابراهيم الجعفري ، تجربة حكم ،اعداد قسم التوثيق - مركز دراسات المشرق العربي- بيروت – لبنان الطبعة الاولى 1429هـ -2008 م ،ص74 .

[4] د.نوفل قاسم علي الشهوان ، هل ينهض الاقتصاد العراقي؟ وكيف؟،بحث منشور في مجلة دنيا الوطن ، ص1،بحث منشور على شبكة الانترنيت ،على موقع
http://www.un.org/arabic/esa/rbas/ahdr2003/pdf/press_7.pdf.

[5] د.وجيه العلي ، آراء وافكار ،جريدة الاتحاد على موقع www.aletehad.com

[6] د.نوفل قاسم علي الشهوان، مصدر سبق ذكره ،ص2.

[7] د.محمد عبد الرحمن يونس العبيدي وآخرون ، العراق ودول الخليج العربي : دراسة في واقع ومستقبل علاقات العراق بدول الخليج العربية ،سلسلة شؤون اقليمية رقم(33) ، مركز الدراسات الاقليمية ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر / جامعة الموصل ، لسنة 1431 هـ - 2010 م ، ص42.

[8] د.وسناحسان ، الاقتصادالعراقي.. الواقع،الاشكاليات، الحلول، دراسة من شبكة الانترنيت في2010/12/16 ، ص2 ، على موقع، http://iraqcss.com/article.php?id=61

[9] د.نوفل قاسم علي الشهوان ، ص2 ، مصدر سبق ذكره .

[10] وكالة الانباء العراقية المستقلة/بغداد/أ.م...على موقع

http://www.ina-iraq.com/news/ektesad/11040.html

[11] د.علي خليفة الكواري ، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ،"الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد اقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الاقطار العربية "،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى بيروت 1985،ص52.

[12] العاهل الأردنى يستقبل الرئيس العراقى،تقرير من الانترنيت على موقع

http://arabic.people.com.cn/31662/5476880.html

[13] المالكي يعلن توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين العراق والاردن، تقرير من الانترنيت على موقع

http://arabic.people.com.cn/31662/6748642.html

[14] المصدر نفسه.

[15] أ.د. عماد احمد عبد الصاحب الجواهري ، أ.د. رضـــا عبـد الجبـــار الشمري ، مشكلات المياه في العراق- الواقع والحلول المقترحة ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية – جامعة القادسية ،المجلد الثاني،العدد الاول تموز 2009،ص38.

[16] العراق: تركيا تخلف تعهدها بزيادة امدادات المياه، تقرير من رويترز على موقع

http://www.aliraqi.org/forums/showthread.php?t=95082

[17] الاتفاق على إنشاء سد مشترك بين العراق وتركيا، جريدة الصباح في 2012/3/7 .

(*)جاء اعلان وزارة الموارد المائية العراقية الخاص بالاتفاق مع الجانب التركي على إنشاء سد مشترك دون الاعلان عن التفاصيل الفنية او الموقعية ، الا انه اشار الى ان هذا الامر سيتم ، بعد إجراء دراسة متكاملة وإنشاء محطات هيدرولوجية لقياس تصريف المياه في الأنهر المشتركة بين البلدين، وبعد مشاركة

وزير الموارد المائية في المؤتمر الإسلامي للوزراء المسؤولين عن المياه الذي انعقد في مدينة اسطنبول التركية للفترة من الخامس وحتى السادس من شهر آذار 2011 ، وعلى هامش لقائه مع وزير البيئة والغابات التركي فيصل اوغلو ، من موقع
http://www.alittihad.ae/details.php?id=23748&y=2012،

ïò حجم التبادل التجاري بين الاردن والعراق ، على موقع
http://www.mubasher.info/portal/ASE/getDetailsStory.html?goToHomePageParam

- د.وسناحسان ، مصدر سبق ذكرة ، ص2 .
- منظمة العفو الدولي ، العراق : نيابة عن من ؟ حقوق الانسان وعملية اعادة بناء الاقتصاد في العراق،المجلة العراقية لحقوق الانسان ، الجمعية العراقية لحقوق الانسان ، العدد الثامن– تموز– 2003 ،ص202 .
- دوان وندسور ،سياسات التجارة الحرة والاسواق المفتوحة ..من المستفيد؟ من كتاب العولمة في القرن الحادي والعشرين ما مدى ترابطية العالم؟، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،الطبعة الاولى 2009،ص39 .
- منظمة العفو الدولي، العراق : نيابة عن من ؟ حقوق الانسان وعملية اعادة بناء الاقتصاد في العراق،مصدر سبق ذكره ، ص202 .

ÐÍ العراق يعتزم توسيع حجم التبادل التجاري مع الأردن، تقرير من الانترنيت على موقع ،
http://www.elaph.com/Web/Economics/2011/12/703682.html

- سامح راشد ،العراق..وجدل الانسحاب والاستقرار،السياسة الدولية،العدد 170 اكتوبر 2007 – المجلد 42 ،ص142 .
- خليل العناني ،ماساة العراق ..عدوى التفكك في الجوار العربي، السياسة الدولية العدد 168،ابريل 2007- المجلد 42 ، ص110 .
- سامح راشد ،مصدر سبق ذكره ،ص142 .
- عبد المنعم السيد علي ،البناء الاقتصادي العراقي :الاسس والمقومات – القيود والتحديات ،من كتاب العراق دراسات في السياسة والاقتصاد ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،الطبعة الاولى 2006 ص ص 89،90 .
- د.علي خليفة الكواري ،مصدر سبق ذكره ، ص72 .
- تقريرتحديات التنمية في الدول العربية 2011 / برنامج الامم المتحدة الانمائي على موقع
http://arabstates.undp.org/subpagear.php?spid=16&sscid،